خلال العام المالي 2019-2020 وكما فصلها تقرير "المواطن 2020" تحت شعار "إدارة أزمة.. بإرادة أمة"

دور كبير لديوان المحاسبة في حماية المال العام وتحقيق وفورات بـ 67.467 مليون دينار

أصدر ديوان المحاسبة تقرير المواطن 2020 تحت شعار "إدارة أزمة.. بإرادة أمة" للسنة الثالثة على التوالي لتوعية المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بدوره في حماية الأموال العامة مستعرضا بعض نتائج أعماله الرقابية خلال أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقالت مراقب إدارة ضمان الجودة بالتكليف في ديوان المحاسبة ندى الحزمي في بيان صحفي أمس الثلاثاء، إن رئيس الديوان فيصل الشايع سلم نسخة من التقرير لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، مطلع شهر أبريل الماضي.

أضافت الحزمي أن شعار التقرير جاء منسجما مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد بسبب الجائحة، خصوصا مع حرص الديوان على الاستمرار في دوره الرقابي في كل الظروف سعيا إلى الحفاظ على المال العام وحمايته ولضمان ترشيد الإنفاق والاستغلال الأمثل للموارد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومبادئ الحوكمة، من خلال عمله ومخرجاته الرقابية ما يحقق التأثير الفاعل للتقارير الرقابية بالتواصل مع السلطتين التنفيذية والتشريعية والأطراف ذات العلاقة.

ولفتت إلى حرص الديوان على استمرار إصدار تقرير خاص موجه للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، من منطلق حرصه على التوعية المجتمعية عبر نشر معلومات حيوية عن دور الديوان الرقابي بطريقة عصرية وسهلة.

إسهام بارز في مكافحة الفساد عبر دعم الجهاز القضائي بالتقارير الرقابية اللازمة

وذكرت أن التقرير تناول عدة محاور أهمها لمحة عن ديوان المحاسبة والإدارات والخبرات والتخصصات الفنية المختلفة فيه، وتم التركيز في تقرير هذا العام على اختصاصات إدارة الدعم الفني بالديوان وهي ذراعه الهندسية الرقابية التي تعمل على تقديم الرأي الفني المتخصص في المجال الهندسي بهدف تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة.

رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع

وبينت أن المحور الثاني تناول التأثيرات المالية المتحققة من رقابة ديوان المحاسبة مثل خفض التكاليف أو زيادة في الإيرادات أو تحصيل مبالغ صرفت دون وجه حق، لافتة إلى أن "المحاسبة" حقق عبر رقابته المسبقة وفورات على المال العام بقيمة 467ر67 مليون دينار "نحو 1ر54 مليار دولار" خلال العام المالي "2019 - 2020" إذ تم تحقيق وفر بقيمة 8ر7 دينار مقابل كل دينار تم إنفاقه.

أضافت أن المحور الثالث استعرض دور ديوان المحاسبة الرقابي أثناء جائحة كورونا إذ تم تشكيل فريق لمتابعة الحالات الطارئة لتعاقدات الجهات الحكومية المختلفة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا والعمل على تبسيط وتسهيل إجراءات ومتطلبات التعاقد للموضوعات التي سوف تعرض على دوان المحاسبة لإبداء الرأي المسبق عليها.

وأفادت بأن المحور الرابع تناول دور "المحاسبة" في مكافحة الفساد الذي كان بارزا من خلال دعم الجهاز القضائي بالتقارير الرقابية اللازمة منوهة بتوقيع (المحاسبة) على مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بشأن تعزيز أوجه التعاون المشترك بين الجهازين الرقابيين.

وقالت الحزمي إن المحور الخامس من التقرير استعرض الوضع المالي للدولة عن السنة المالية "2019-2020" والقضايا التي رفعت ضد جهات الدولة المختلفة من السنة المالية "2015-2016" حتى سنة "2018-2019".

وأفادت بأن المحور السادس تطرق إلى دور المواطن في الحفاظ على المال العام في حين تطرق المحور السابع تعزيز التوعية البيئية عبر تضمين إصدارات "المحاسبة" تقارير متخصصة في مجال البيئة.

تنظمه "لوياك" بالتعاون مع جامعة "بابسون" للعام الخامس على التوالي

«الوطني» يدعم برنامج «كن» لريادة الأعمال

انطلق برنامج "كن" لريادة الأعمال الاجتماعية برعاية بلاتينية لبنك الكويت الوطني وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية للبنك مع مؤسسة لوياك التطوعية. وتنظم لوياك هذا البرنامج للعام الخامس على التوالي بالتعاون مع جامعة "بابسون" بهدف دعم الطلاب من خلال تحفيزهم على القيادة والابتكار بمشاريع تخدم تقدم المجتمع.

ويشهد البرنامج مشاركة واسعة من الطالبات والطلبة أعمارهم بين 12 و16 عاماً ويستمر لمدة ثلاثة أسابيع، ويتخلله جلسات تدريب ونقاشات ومحاضرات أون لاين وورش عمل افتراضية. تهدف إلى نشأة وتعزيز برامج اجتماعية رائدة في الكويت. ويشارك قياديين من بنك الكويت الوطني في هذا البرنامج إلى جانب خبراء من الشركات والمؤسسات المشاركة بهدف تقديم التدريب والخبرة والمشورة اللازمة للمشاريع المتنافسة.

منال فيصل المطر

وقالت مساعد مدير عام إدارة العلاقات العام في بنك الكويت الوطني منال فيصل المطر "إن هذه الرعاية تأتي في إطار شراكة البنك الوطني الاستراتيجية مع لوياك وحرصه على توفير الدعم للشباب واتاحة الفرصة امامه للثقة بأفكاره وبلورتها إلى مشاريع مفيدة للمجتمع. وتتمثل مشاركة بنك الكويت الوطني في هذا البرنامج من خلال تقديم رعايته للبرنامج وكمشاركة في اللجنة التحكيمية والتوجيهية للمتدربين، حيث يقدم المشورة والتدريب للمشاركين إلى جانب دوره في اختيار المشاريع والمبادرات الفائزة.

المطر: البنك يواصل التزامه الراسخ بدعم الشباب وقياديون مصرفيون يقدمون خبرتهم للطلبة ومشورتهم للمشاريع المتنافسة

وأضافت المطر أن هذا البرنامج يلتقي مع توجه البنك الهادف إلى دعم الشباب، وفتح المجال أمامهم ليرتقوا بمعرفتهم ويوسعوا آفاق مداركهم، وذلك من خلال دعم مشاريعهم الهادفة إلى خدمة وتطوير مجتمعاتهم وإيجاد الحلول لعديد البرامج البيئية والصحية والتعليمية وغيرها من الشؤون المجتمعية وتقديم البرامج التدريبية التي يوفرها بنك الكويت الوطني التي تستثمر بالكفاءات وتمنحهم الفرص التي يستحقونها للانطلاق نحو آفاق أوسع.

كما لفتت المطر أن هذا هو العام الثاني على التوالي الذي يعتمد البرنامج على التدريب أونلاين وورش العمل الافتراضية وذلك تماشياً مع الظروف الاستثنائية التي تطلب منا المزيد من الإصرار لمواصلة التنمية على مختلف الصعد وبوجه خاص فيما يتعلق بالشباب والطلاب.

ويستمر البرنامج لغاية 15 يوليو، حيث يستفيد الطلبة من دورات تدريبية على أيدي مشرفين ومدربين محترفين من ذوي خبرة في برامج الريادة المجتمعية، كما سيشاركون في عدد من الحلقات النقاشية مع المختصين، وورش عمل افتراضية. وسيختتم البرنامج بمسابقة لتقييم مشاريع الطلبة، وعرضها على لجنة التحكيم لاختيار أفضل ثلاثة مشاريع ضمن معايير الجودة والتميز والابتكار.

«بيتك»: خدمات رقمية لإتاحة أحدث أساليب الدفع محلياً وعالمياً

طلال العربيد

أكّد نائب مدير عام البطاقات المصرفية للمجموعة بالتكليف طلال العربيد، حرص بيت التمويل الكويتي "بيتك"، على الاستمرار في التجاوب مع احتياجات عملائه من حملة البطاقات المصرفية وتلبية تطلعاتهم لتوفير أفضل الخدمات والمنتجات والاستجابة لاستحقاقات المرحلة الحالية والمقبلة لتعزيز الاقتصاد الوطني ودفع عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.

ونوّه العربيد خلال مقابلة نشرتها مجلة المصارف، بحرص "بيتك" على مواصلة اطلاق منتجات وخدمات وحملات تشجيعية لاستخدام بطاقات "بيتك" المصرفية بكافة أنواعها، مشيرا الى ان "بيتك" أطلق منتجات بطاقات ائتمان "نادي الواحة" وذلك بالتعاون مع شركة الخطوط الجوية الكويتية وتشمل: بطاقة "بيتك" ماستركارد وورلد ايليت نادي الواحة الائتمانية حصرياً لعملاء الخدمات المالية الخاصة، وبطاقة "بيتك" ماستركارد وورلد نادي الواحة الائتمانية والمخصصة لعملاء التميز والرواد ولمن تنطبق عليه الشروط.

وشدد على المضي في جهود إتاحة أحدث أساليب الدفع محليا وعالميا للعملاء، مبينا ان "بيتك" أطلق خدمة الدفع بالمحافظ الرقمية عبر الهواتف والساعات الذكية وذلك بالتعاون مع أكبر 3 تطبيقات تقنية عالمية Samsung Pay، Fitbit، Garmin وتشمل بطاقات فيزا وماستركارد وتعمل على نقاط البيع المتوافقة مع تقنية NFC وتتوافق مع الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية العاملة بنظامي iOS وAndroid . ويأتي ذلك تتويجا لمبادرات "بيتك" الهادفة دائما الى توفير أعلى مستوى من الخدمات للعملاء على حد سواء والتي تقدم قيما جديدة للسوق والمستفيدين في مختلف الظروف الاقتصادية.

وأضاف العربيد: "للمساهمة في تشجيع استخدام البطاقات في السوق المحلي وتنشيط مبيعات التجار، فقد صمم "بيتك" العديد من حملات استخدام البطاقات التشجيعية كان آخرها حملة "فيكم بحر؟" مع بطاقات فيزا بيتك والتي تتيح للعملاء تجربة مصرفية مميزة وفرصا عديدة للفوز بجوائز قيّمة قوارب Sea Ray،و Fliteboard لدى استخدامهم بطاقات "فيزا بيتك". وأطلقت قبل ذلك حملة لاستخدام المحافظ الرقمية عبر الهواتف والساعات الذكية لعملائها Sa-sung Pay، Fitbit، Garmin ، الأمر الذي يضيف قيمة ومكانة متميزة لخدمات ومنتجات "بيتك".

ناقشوا القضايا الاقتصادية الإقليمية والدولية الراهنة والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي لدعم مرحلة التعافي

صندوق النقد العربي ينظم اجتماعا تشاوريا «عن بعد» لنواب محافظي المصارف المركزية

نظم صندوق النقد العربي أمس الثلاثاء اجتماعاً تشاورياً "عن بعد" لنواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، لمناقشة خطط التعافي الاقتصادي لمرحلة ما بعد جائحة كورونا في المنطقة العربية، وما يتطلبه الأمر من مراجعة وتقييم لإجراءات المصارف المركزية والأطر الإحترازية.

حضر الاجتماع نواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ورئيس مجموعة الأزمات في مجلس الاستقرار المالي، المحافظ السابق لبنك سلوفينيا المركزي، ونائب محافظ البنك الاحتياطي الأسترالي، ونائب محافظ بنك إيطاليا، وعدد من كبار الفنيين في المصارف المركزية العربية والمؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى صندوق النقد العربي الذي يتولى أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ناقش الاجتماع العديد من القضايا ذات العلاقة بالاستقرار المالي ودور المصارف المركزية في مرحلة التعافي الاقتصادي، بما يشمل وسائل حماية وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي وتشجيع التحول الرقمي، ودور صناعة المعلومات الائتمانية، وانعكاس المخاطر النظامية الكامنة على القطاع المالي بعد سحب حزم الدعم، والجوانب الواجب أخذها في الاعتبار عند تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة، إضافة إلى المنهجية الأمثل لإعادة بناء هوامش رأس المال والسيولة التي سبق تخفيفها أو تحريرها لدى القطاع المصرفي.

كما يتطرق النقاش إلى القضايا الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية الراهنة، بما يشمل اتجاهات الاقتصاد العالمي في مرحلة التعافي الاقتصادي، وقدرة المالية العامة على دعم انتعاش اقتصادي قوي، والدروس المُستفادة من أزمة جائحة كورونا، ودور القطاع الخاص في دعم الجهود الحكومية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

في هذه المناسبة، أعرب المدير العام رئيس مجلس إدارة الصندوق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، عن سعادته بتواصل الحوار على مستوى نواب محافظي المصارف المركزية العربية حول الخطط والسياسات المناسبة لدعم التعافي الاقتصادي في الدول العربية في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا، بمشاركة خبراء المؤسسات الإقليمية والدولية، مؤكداً على أهمية تبادل الخبرات في هذه المرحلة حول المخاطر النظامية الرئيسة التي تهدد الاستقرار المالي لدعم مرحلة التعافي ومناقشة التوقيت المناسب لتخفيف أو سحب حزم الدعم.